الأنباء
الاحد 28 اكتوبر 2012

فروق أسعار الفائدة توفر فرصاً قصيرة الأمد

المستثمرون ببورصات الخليج يعزفون عن «تحمل المخاطر»

بورصات الخليج تعاني من عزوف مؤقت

العربية: تراجع سلوك المستثمرين الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي واستعدادهم بتحمل المخاطر وتحمل الفروق بين أسعار الفائدة والبحث عن الدخل، رغم وجود فروق واضحة في نسب تخصيص الأصول الاستثمارية.

ولم يشكل عام 2012 نقطة الانعطاف التي ازداد فيها استعداد المستثمرين لتحمل المخاطر كما كان متوقعا في عام 2011 بسبب استطالة مدة ظاهرة الربيع العربي.

ووفقا لصحيفة الرياض السعودية، يظهر تقرير إنفيسكو الشرق الأوسط لإدارة الأصول أن تراجع العائدات عن أرقامها المستهدفة هيمن على الساحة عام 2012 نتيجة استمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مينا) واستمرار تذبذب الأسواق.

وبينما شمل اختلاف سلوكيات مختلف شرائح المستثمرين من الأفراد أهم مواضيع التقرير بصورة عامة، شكل بحث المستثمرين عن الدخل وما نجم عنه من إعادة تخصيص الأصول الاستثمارية أهم تلك المواضيع بصفة خاصة.

وكشفت التغيرات السنوية لأفضليات تخصيص الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي النقاب عن تشكيل فرص الاستثمار قصيرة الأمد التي وفرتها فروق أسعار الفائدة الدافع الرئيسي للسلوك الاستثماري للمواطنين الخليجيين والوافدين الهنود والعرب، كما شكل انخفاض أسعار الفائدة والحاجة إلى الأمان النسبي والمقاربة الاستثمارية المحافظة في الأسواق المتقدمة الدافع الرئيسي للأفضليات الاستثمارية للوافدين الغربيين.

ومن ناحيتها كشفت النتائج التي توصل إليها التقرير عن اختلاف كبير في خيارات تخصيص الأصول الاستثمارية. وقال نك تولشارد، رئيس شركة إنفيسكو الشرق الأوسط لإدارة الأصول «تظهر لنا دراسة العام الحالي إن المستثمرين الأفراد يتشاطرون السعي للحصول على دخل».

وتعد هذه المعلومات حيوية حين يتعلق الأمر بأنواع المنتجات الاستثمارية التي يجب توفيرها لهذه المجموعات من المستثمرين.

وازداد تفضيل شريحتي المواطنين الخليجيين والوافدين العرب للاستثمار في السندات المحلية ذات الدخل الثابت منذ عام 2011 بزيادة سنوية بلغت نسبتها 58٪ و338٪ على التوالي، تحدوهم الفروق الكبيرة بين أسعار الفائدة والدخل الجذاب نسبيا لعائدات سندات المديونية التي تصدرها الحكومات أو المؤسسات شبه الحكومية المحلية، والمرتبطة بأسعار الفائدة الثابتة التي تعرضها عليهم. ويعتقد المستثمرون في هاتين الشريحتين أن العائدات الراهنة للسندات الإماراتية والقطرية التي تناهز 5٪ في بعض الحالات، تعد جذابة من حيث معامل المخاطرة العائد مقارنة مع عائدات السندات العالمية التي تهيمن عليها السندات الأميركية التي تقل عن 1٪.

وشهدت شريحة المستثمرين الأفراد من الوافدين العرب أكبر تغيير من حيث التركيز على الاستثمار في أسواق مواطنهم الأصلية، حيث تراجعت نسبة ذلك التركيز من 27٪ عام 2011 إلى 10٪ عام 2012، وتتميز استثمارات الوافدين العرب بقصر آجال استحقاقها التي يبلغ متوسطها 1,9 سنة.

ويعكس هذان التطوران استمرار انعدام الاستقرار والاضطرابات في منطقة (مينا)، بالتزامن مع نزوح مواطني ورساميل دول تلك المنطقة عن مواطنهم الأصلية.

ومن ناحيته لا يزال تركيز المواطنين الخليجيين على الاستثمار في أسواقهم المحلية قويا، ولم يتعرض سوى لتغيير طفيف خلال العام الحالي ليستقر عند متوسط 55٪.

ويشير السلوك الاستثماري للوافدين الغربيين إلى ازدياد إقبالهم على الاستثمار في الأصول العالمية ثابتة الدخل من 14٪ عام 2011 إلى 18٪ عام 2012 وهو ما يشكل بصورة عامة انعكاسا لبيئتهم السائدة المتميزة بانخفاض أسعار الفائدة وسعيهم لتحقيق دخل جيد وحاجتهم إلى توفير أمان نسبي لأصولهم.

اقتصاديون يتوقعون أداءً متذبذباً في أداء بورصة الكويت عقب عطلة الأضحى

كونا: توقع اقتصاديون كويتيون ان تشهد تداولات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أداء متذبذبا عقب عطلة عيد الأضحى وامكانية تحسن تدريجي على مجريات حركة الأسهم التشغيلية وخاصة بعد الضغوطات التي تعرضت اليها من جانب المضاربين قبل العطلة.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان كثيرا من المستثمرين سيتحفظون قبل الولوج في اي اوامر شرائية أو بيعية حتى تتضح معالم الصورة الاستثمارية ومعرفة اتجاه بوصلة كبار صناع السوق وإلى اين تسير دفة هذا الاتجاه حتى يأخذوا قراراتهم الاستثمارية.

وأوضحوا ان مجريات الاداء خلال فترة ما قبل العيد كانت متذبذبة الى حد ما بسبب الضغوطات المضاربية التي استهدفت الكثير من الاسهم الصغيرة ومن الممكن ان تستمر الوتيرة على نفس المنوال خلال التداولات المقبلة في اسبوع قصير سيقتصر على 3 ايام فقط.

وقال الاقتصادي محمد الهاجري ان التوقعات تصب في خانة استمرار العمليات المضاربية، خاصة ان حالة الزخم السياسي مازالت مستمرة علاوة على فترة الاجازات التي ستستمر خلال الاسبوع ما يعني انخفاضا في المؤشرات الرئيسية للسوق وفي صدارتها القيمة المتداولة للأسهم.

واضاف الهاجري ان السوق في حالة تحتاج الى مزيد من الثقة كي ترتفع معها معنويات المستثمرين وخاصة ان الصورة الاستثمارية داخل البورصة مازال يغلفها نوع من الضبابية سواء كان ذلك في النواحي الفنية او المؤثرات السياسية المحلية والاقليمية.

من جانبه، ذكر الاقتصادي عدنان الدليمي أن التوقعات تشير الى ان أداء السوق سيسيطر عليه حال الترقب انتظارا لتصريحات سياسية عن ازدهار الاوضاع الاقتصادية خاصة ان مجريات الحركة شهدت خلال تداولات الاسبوع الماضي تصعيدا على الساحة السياسية والاقتصادية اضفت نوعا من التحفظ على اوامر الشراء او البيع وقد تستمر هذه الحالة خلال تداولات الايام الثلاثة الأخيرة من اسبوع البورصة.

وأضاف الدليمي «قد تكون هناك انوع من المخاطرة الاستثمارية في تحركات الكثير من المستثمرين خاصة الصغار منهم تحسبا للتحركات المضاربية وانتظارا للسيناريو المتوقع مع بداية تداولات الاسبوع كما أن بعض مديري المحافظ والصناديق سينتظرون افصاحات الشركات عن اداء الربع الثالث من العام لتحديد وجهات الاستثمار سواء كان على المضاربة او القيادية تبعا لنظرية العرض والطلب».

اما الاقتصادي محمد الطراح فتوقع أن يشهد السوق انطلاقة جديدة مع بداية تداولات بعد العيد خاصة مع ما ستشهده الشركات من توقيع عقود او صفقات تلقي بظلالها على منوال الاداء ويصب في مصلحة جميع الاسهم، وهو الأمر الذي ينتظره كثير من المتداولين والشركات على حد سواء.

وأضاف «بالفعل السوق يحتاج الى الدعم الحكومي والمحفزات التي تساعد الشركات التي مازالت تعاني تداعيات الأزمات المالية المتلاحقة سواء كان على الصعيد السياسي او الاقتصادي».

أسبوع أسود لصناعة السيارات الأوروبية

باريس ـ أ.ف.پ: شهد قطاع صناعة السيارات الاوروبي اسبوعا اسود مع الاعلان عن اقفال ثلاثة مصانع لشركة «فورد» تضاف الى الاقفال المتوقع لمصنع «بي اس آي بيجو سيتروان»، وكذلك ايضا الى القلق المتزايد للمصنعين باستثناء «فولكس واجن».

وبعد اعادة الهيكلة في الولايات المتحدة، يتوجه اهتمام المصنع الاميركي فورد الى القارة الاوروبية، حيث سيتم الاستغناء عن خدمات مصنع «غنك» في بلجيكا وعماله البالغ عددهم 4300، بالاضافة الى مصنعين آخرين في بريطانيا.

وتنوي فورد ايضا التخلي عن 13٪ من عمالها وتخفيض قدرتها الانتاجية بنسبة 18٪ في المنطقة التي باتت تشكل «هاوية» مالية بالنسبة اليها مع توقع تسجيل خسائر تفوق 1,5 مليار دولار في 2012.

وبذلك تحذو «فورد» حذو «بي اس آي بيجو سيتروان» التي تنوي اغلاق مصنع «اولناي سو بوا» (ثلاثة آلاف وظيفة) في ضاحية باريس في 2014.

والهدف نفسه: تقليص القدرات الانتاجية في غرب اوروبا حيث تراجع مبيع السيارات بنسبة 20٪ منذ 2007 ومن غير المتوقع ان يعود المبيع الى سابق عهده قبل 2015 او حتى 2018 بحسب التقديرات.

«كارفور» تبيع فرعها في كولومبيا بـ 2,5 مليار دولار

باعت كارفور ثاني اكبر متاجر التجزئة في العالم من حيث المبيعات فرعها في كولومبيا بمبلغ 2,5 مليار دولار في ثاني تراجع لها من الاسواق العالمية تحت قيادة رئيسها التنفيذي جورج بلاسات. فيما قالت سينكوسود الشيليه الرائدة في مجال مبيعات التجزئة إنها حصلت على الائتمان الكافي من بنك جي بي مورغان لإتمام عملية الاستحواذ المتوقع الانتهاء منها بنهاية العام الحالي، وتمثل هذه الصفقة لسينكوسود توسعا خارجيا يساعدها للاستفادة من النمو الاقليمي حسب فاينانشال تايمز. وخلال الاشهر الخمسة الماضية اغلقت كارفور افرعها في اليونان وسنغافورة نظرا لضعف أدائها متوسعة في ذات الوقت في اسواق الارجنتين والبرازيل التي تعد ثاني اكبر سوق لمبيعاتها بعد فرنسا. فيما تجري كارفور محادثات بشأن عملياتها في تركيا وبولندا واندونيسيا.

● مدحت فاخوري

فيسترفيله يدعو إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع أميركا

ألمانيا ـ د.ب.أ: دعا جيدو فيسترفيله وزير الخارجية الألماني إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمساعدة في التغلب على أزمة الديون الراهنة. وفي مقابلة مع صحيفة «نويه اوسنابروكر تسايتونج» الألمانية الصادرة أمس قال فيسترفيله إن الاتحاد الأوروبي ليس مطالبا بتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة على مستوى السياسة الخارجية والأمنية فحسب مطالبا بأن يمتد تعزيز التعاون ليشمل المستوى الاقتصادي أيضا.

نمو الاقتصاد الأميركي 2٪ في الربع الثالث

واشنطن ـ كونا: قالت وزارة التجارة الأميركية إن الاقتصاد الأميركي نما اكثر من المتوقع بعد ان وصل الى 2٪ في الربع الثالث من هذا العام. ويعود السبب في هذا النمو الذي شهده الربع الثالث الى الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي، حيث ارتفع الانفاق الحكومي الاتحادي والاستثمار الاجمالي بنسبة 9,6٪ في حين صعد الانفاق على الدفاع المدني بنسبة 13٪ وذلك من يوليو وحتى سبتمبر. وذكرت الوزارة ان الزيادة في نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الثاني من هذه السنة كانت عند 1,3٪ فقط ولم تخلق وظائف كافية في الاقتصاد الذي يعاني فيه نحو 20 مليون أميركي عاطل عن العمل.

حذر إعلامي صيني حول ثروة رئيس الوزراء

بكين ـ أ.ف.پ: تعرضت المعلومات المتصلة بالثروة الطائلة التي جمعتها عائلة رئيس الوزراء الصيني جين جياباو لتعتيم شامل في الصحافة الصينية، فيما تستمر اجهزة الدولة في فرض رقابة شديدة على الانترنت.

وقبل ايام من المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي سيتم خلاله تجديد القيادات الكبيرة في السلطة، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تحقيقا اكدت فيه ان عائلة وين جياباو جمعت ثروة تقدر بـ 2,7 مليار دولار على الاقل.

وحجبت السلطات الصينية الوصول الى موقع الصحيفة الاميركية المرموقة على شبكة الانترنت وفرضت رقابة مشددة على الانترنت لمنع قراءة هذا التحقيق.

واستمرت السلطات في حجب اي عملية بحث تستخدم فيها كلمات «وين جياباو» او «نيويورك تايمز» على موقع «سينا ويبو» الذي يعادل تويتر في الصين.

وتعمدت اعداد كبيرة من المراقبين الذين يعملون في خدمة السلطات الى محو كل التعليقات المتعلقة بتحقيق نيويورك تايمز على الفور.

إذا انسحبت اليونان أو غيرها من منطقة اليورو

«بيتك للأبحاث»: أسعار الذهب مرشحة للاضطراب

رجح تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن يبقى الذهب وبعض الأصول الأخرى عرضة للمخاطر الرئيسية، حيث تزايدت حدة التقلبات في حالة خروج اليونان من اليورو أو تعرض الاقتصاد الأميركي لبعض التقلبات، متوقعا أن يتجاوز الذهب حاجز 1800 دولار في عام 2013.

وفسر التقرير رد فعل الذهب تجاه أزمة مخاطر الديون السيادية في منطقة اليورو جزئيا من خلال اتجاه السندات والعملات وأسواق الأسهم نظرا للتطور الذي شهدته الأزمة، مشيرا الى أن الأزمة اليونانية المتفاقمة تسببت في تدفقات دورية من رأس المال إلى سندات الخزانة الأميركية، مما أنعش الدولار وأدى إلى ضعف اليورو.

ولفت التقرير الى انه من بين العلاقات الأكثر استقرارا ومثابرة في سوق السبائك هو الارتباط العكسي بين الذهب والدولار الأميركي، مبينا انه نظرا لأن الدولار يعتبر على نطاق واسع الأصل الورقي الرائد على مستوى العالم، كما يعتبر الذهب الأصل المادي الرائد على مستوى العالم، فمن المنطقي أن يرتبط الاثنان ارتباطا عكسيا.

وأشار التقرير الى ان هذه العلاقة انهارت في بعض الأحيان، ولاسيما خلال انهيار بنك ليمان براذرز الأميركي في عام 2008، ومرة أخرى في عام 2010 عندما اشتدت حدة الأزمة اليونانية، وقد سعى المستثمرون خلال هذه الفترات للحفاظ على سلامة كل من الذهب والدولار في آن واحد، مشيرا الى انه على المدى الطويل، كان يتم دائما إعادة تأسيس العلاقة التقليدية، متوقعا ان يتم تحديد رد فعل الذهب حال خروج اليونان من اليورو.

توقع تقرير «بيتك للابحاث» أن يكون لخروج اليونان من منطقة اليورو آثار عميقة على أسعار الذهب، فبصفته بديلا للعملة، فإن الذهب له حساسية للتحركات في العملات الأجنبية والأسواق المالية، وغالبا ما يعتبر الذهب بمثابة ملاذ آمن، وتعكس وجهة النظر هذه حقيقة أن الذهب وحده تقريبا من بين جميع الأصول الآمنة المقبولة على نطاق واسع، لا يخضع للسياسات المالية أو النقدية للحكومة، حيث لا يمكن زيادة مخزون الذهب بموجب مرسوم أو قرار حكومي.

ولاحظ التقرير انه على الرغم من هذه المميزات، إلا أن الذهب لم يقم بدور الملاذ الآمن التقليدي منذ حلول خطر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ويرجع هذا بصورة جزئية إلى أن الذهب لم يعد المأمن الوحيد للاستثمارات خلال الأزمة، خاصة أن أصول الملاذ الآمن أصبحت تدعو للقلق.

وأشار التقرير الى ان العديد من الدراسات أظهرت أن الذهب هو أحد الأصول القلائل التي يتم تداولها بشكل مستقل عن كل من الأصول الخطرة والملاذات الآمنة، وحيث تشمل الأصول التي كانت تعتبر بمثابة ملاذ آمن الدولار وسندات الخزانة الأميركية، وكذلك السندات الحكومية الألمانية والبريطانية، بينما تشمل الأصول الخطرة الأسهم العالمية والدولار الاسترالي والدولار الكندي والسلع الصناعية والتي تشمل النحاس والنفط.

وعزى التقرير التراجع الأخير في أسعار الذهب بصورة جزئية إلى انخفاض الطلب الهندي نتيجة ضعف الروبية فضلا عن انخفاض المبيعات في الأسواق الغربية.

وقال تقرير «بيتك للابحاث» انه في حالة عدم خروج اليونان من اليورو والتزامها ببعض السيناريوهات السياسية التي أقرتها لجنة التروييكا، فإنه من المتوقع حدوث مكاسب طفيفة في أسعار الذهب، وقد يكون تطور السبائك محدودا بصورة مبدئية نظرا لحالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي، لاسيما فيما يتعلق بالأعضاء الآخرين في منطقة اليورو.

وبالرغم من أن خطر تفكك اليورو سيقل، إلا أن الدولار قد يتخلى عن بعض من محاولاته في توفير الملاذ الآمن وقد تبدأ قصة أزمة اليورو في فقدان أهميتها وجاذبيتها. إن تحول التركيز إلى المشاكل المالية للولايات المتحدة قد تجعل الدولار الأميركي عرضة للتغيرات وقد تفيد في ذات الوقت الذهب.

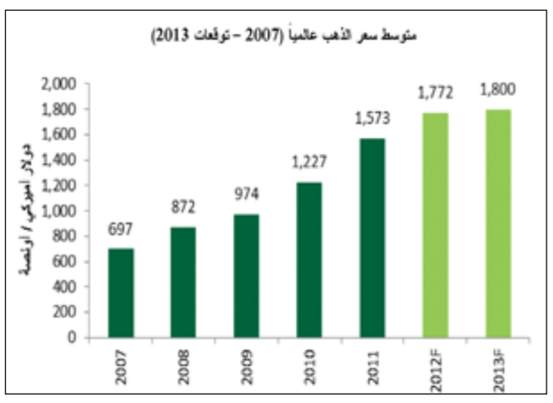

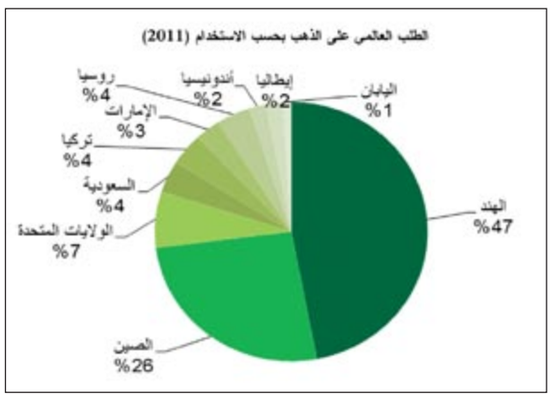

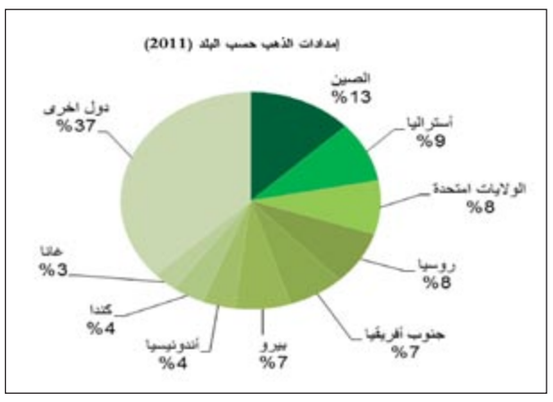

المعدن الأصفر لم يكن ملاذاً آمناً بما فيه الكفاية في الأزمة التي تمر بها أوروبا

وتوقع التقرير انه يضعف الذهب في حالة عدم خروج اليونان من اليورو، ولكنها في نفس الوقت لم تبذل إلا القليل من الجهد للالتزام بسياسات الترويكا، وفي هذه الحالة، سيهوي اليورو ولكنه لن ينهار، وقد يتعرض الذهب لضغوط، في نموذج آخر لما حدث في أبريل 2012.

وبين التقرير ان عدم الوضوح فضلا عن حالة التخبط فيما يتعلق بمنطقة اليورو يمكن أن تعملا على امتصاص أي تأثير إيجابي على اليورو في حالة بقاء اليونان ضمن العملة الموحدة.ومن المرجح أن يبقى الذهب وبعض الأصول الأخرى عرضة للمخاطر الرئيسية وقد تزيد حدة التقلبات.

وفي حالة خروج اليونان من اليورو، رأى التقرير أن ردة الفعل المبدئية والسريعة ستكون منخفضة، في حالة ضعف اليورو، وستنخفض أسعار الذهب، بالرغم من أن ذلك قد يكون مؤقتا في حالة ما إذا لم يصحب خروج اليونان عدوى تنتقل إلى دول أخرى وأيضا في حالة أن شوهدت منطقة اليورو مستفيدة من خروج اليونان، فعند ذلك، هناك عوامل أخرى ستؤخذ في الاعتبار وتدخل إلى الساحة، وسيكون هناك تفاوت إيجابي في أسعار الفائدة، وسيدعم ضعف الموقف المالي للولايات المتحدة كلا من اليورو والذهب.

ولفت التقرير الى انه يمكن لخروج اليونان المصحوب بانتقال عدوى إلى أعضاء آخرين أن يتسبب في زيادة كبيرة في أسعار الذهب، وليس حتميا أن يأتي الانخفاض المحتمل لليورو (تعافي الدولار) بتأثيرات سلبية على الذهب.

وتحت أقسى الظروف، وفي حالة الدعوة لمناقشة مشروع استمرار اليورو أو في حالة ما إذا أعقب خروج اليونان من اليورو خروج أعضاء آخرين، رجح التقرير أن يسارع المستثمرون مرة أخرى نحو الدولار الأميركي والذهب في آن واحد.

فيما يتعلق بالطلب، جاءت أعلى نسبة من الطلب على الذهب في عام 2011 بصورة أساسية من المجوهرات (48٪)، يليه سبائك الذهب والعملات المعدنية (37٪)، والأغراض الصناعية وطب الأسنان (11٪)، بينما يميل الطلب على المجوهرات والأسنان الصناعية إلى اتباع وتيرة دورة الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ويبدو أن الطلب على الذهب من قبل المستثمرين يتحرك عكس التقلبات الدورية، مع ارتفاع الطلب من هذا القطاع خلال الفترات التي تشهد انكماشا اقتصاديا.

وتوقع تقرير «بيتك للابحاث» أن ينتعش الطلب على المجوهرات في المدى الطويل، وخاصة في الهند (التي تشكل 47٪ من الاستهلاك العالمي) والصين (وتشكل 26٪ من الاستهلاك العالمي)، علاوة على ذلك، ستعتمد قوة الطلب على المجوهرات إلى حد كبير على انخفاض قيمة الروبية الهندية.

وبالرغم من أنه سيكون هناك طلب كبير على الذهب المكنوز، ولاسيما في ضوء الضعف الذي شهده النصف الأول من العام، وينبغي أن يظهر هذا الطلب خلال موسم الزفاف في الربع الرابع من 2012 ومهرجان ديوالي في نوفمبر، وهو مناسبة رئيسة وعادة يتم فيها شراء الذهب في التقويم الهندوسي.

أما بالنسبة للصين، فلايزال الطلب على مجوهرات الزفاف مرنا مدعوما بكون عام 2012 يدعو إلى التفاؤل في الحضارة الصينية كونه عام التنين المائي ويتركز الطلب على المجوهرات بشكل كلي في قطاع الذهب عيار 24 قيراطا، ومن المتوقع أن يستمر النمو المطرد في الطلب على المجوهرات الذهبية الصينية خلال الفترة المقبلة.

تنوع العرض

في عام 2011، جاء 2,822 طنا وهو ما يمثل 71٪ من إمدادات العالم من الذهب من المناجم فيما جاء الجزء المتبقي من الذهب المعاد تدويره. وتتنوع إمدادات الذهب من مختلف المناطق في العالم، وبالتالي، من المتوقع أن تكون توريدات الذهب مستقرة على المدى الطويل، في حين انه وحتى التسعينيات، كان أكثر من 50٪ من إنتاج الذهب العالمي من جنوب أفريقيا، ويتركز إنتاج الذهب الآن في الصين (13٪)، وأستراليا (9٪)، الولايات المتحدة (8٪) وروسيا (8٪)، ولكنه يتواجد أيضا في العديد من البلدان الأخرى، وفي عام 2007، حلت الصين محل جنوب أفريقيا كأكبر منتج للذهب في العالم في عام 2007، وارتفع انتاج الصين من الذهب بنسبة 2,9٪ على أساس سنوي في عام 2011. ويتركز تعدين الذهب في الولايات المتحدة في ولايات نيفادا وألاسكا ويوتا وكولورادو. ونيفادا هي أكبر الولايات انتاجا للذهب (75٪ من إجمالي انتاج الولايات المتحدة) ويقع فيها عدة مناجم هامة منها مجمع نيفادا كارلين، وجولدسترايك وجولد ماين وكورتز جولد ماين.

وحلت روسيا في عام 2011 في المرتبة الرابعة بين دول العالم من حيث حجم قطاع تعدين الذهب، وقد جاءت قبل جنوب أفريقيا، وهناك احتمالية لمزيد من النمو في إمدادات التعدين على المدى الطويل، حيث من المتوقع أن يأتي 10٪ على الأقل من الإمدادات العالمية للذهب من روسيا على مدى الـ 20 إلى الـ 30 سنة المقبلة.

ومن ثم توقع التقرير أن تواصل روسيا لعب مكانة رئيسية في سوق الذهب العالمية خلال السنوات المقبلة.

وخلص تقرير «بيتك للابحاث» الى انه على الرغم من أن الذهب لم يعمل مؤخرا كملاذ آمن، إلا أن المناخ الأوسع يبقى على أفضلية الذهب بصفته أفضل أصل مادي، لافتا الى انه نتج عن الأزمة المالية العالمية أشياء أهمها: انخفاض ثقة المستثمرين وتآكل الثقة في النظام المالي والسياسات الحكومية، وفي الوقت الذي يمكن فيه أن تتأثر أسعار الذهب على المدى القريب بفعل التحركات في أسواق العملات متأثرة بالتطورات الأوروبية، إلا أن الذهب يحتفظ في نهاية المطاف بجاذبيته باعتبارها من الأصول المادية ذات التنوع في القيمة.

وتوقع تقرير «بيتك للابحاث» أن يبلغ متوسط سعر الذهب 1772 دولارا للأوقية في عام 2012 مقابل 1,658,8 دولارا للأوقية في عام 2011، كما توقع أن تكسر الأوقية حاجز الـ 1,800 دولار في عام 2013.